

طعنت الطنينة بالحكم وأصدرت محكمة استئناف عمان حكماً برقم [٢٠٠٨/٢٩٧٤] تاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ قضت فيه برد الاستئناف وتأييد الحكم المسأنف .

وبأن رئيس النيابة العامة تقدم بهذا الطلب لدى محكمتنا على مقتضى المادة [٢٩١] من قانون أصول المحاكمات الجزائية بناء على طلب من وزير العدل لعرض ملف الدعويين البدائية الجزائية رقم [٢٠٠٦/٢٢٤١] والدعوى الاستئنافية رقم [٢٠٠٨/٢٩٨٧٤] لوجود مخالفة للقانون في حكم محكمة البداية وقد اكتسب الحكمان الدرجة القطعية طالياً نقض الحكمين موضوع الطلب.

وقد استند وزير العدل في طلبه للسبب التالي :-

١- أخطأت محكمتنا الاستئناف وبداية الجراء بإدانة الظنينة المستدعية بجرم الاقتراء خلافاً للمادة [٢١٠] عقوبات رغم عدم توفر ركن العلم ببراءة المقترى عليه المسبق كون ذلك ركن من أركان هذه الجريمة فلا تتم بدونه ولا بد من إقامة الدليل عليه

وفي الرد على سبب الطعن نجد أن الفقرة الأولى من المادة [٢٩١] من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي قدم هذا التمييز بالاستناد إليه لا تجيز التمييز بأمر خطي من وزير العدل إلا للمسيبين التاليين :-

- ١- إذا كان في الدعوى إجراء مخالف للقانون أو .
- ٢- إذا صدر فيها حكم أو قرار مخالف للقانون.

والغرض من هذا النص المحافظة على حكم القانون واستقامة تأويله.

أما السبب الأول فهو يتعلق بمخالفة القواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات أي مخالفة الإجراءات التي أوجب القانون مراعاتها.

أما السبب الثاني فهو يتعلق بمخالفة الحكم أو القرار للقانون وقد اجمع الفقه والقضاء على أن مخالفة القانون تقع على ثلاث صور: -

- الأولى : مخالفة القانون بترك العمل بنص قانوني لا يحتمل التأويل.
- الثانية : الخطأ في تطبيق القانون بإعمال نص قانوني لا ينطبق على الدعوى .
- الثالثة : إعطاء النص الواجب تطبيقه معنى غير معناه الصحيح.

وهذا المفهوم هو ما قررته المادة [٢٧٤] من قانون أصول المحاكمات الجزائية الناجئة عن أسباب التمييز التي يجوز قبولها.



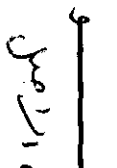
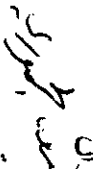

وبناء على ذلك وحيث ان ما ورد في سبب الطعن يجب أن ينصب على الأمور الواقعية إذ أن إثبات هذه الأمور يدخل في مطلق تقدير محكمة الموضوع فهي حرة في تقدير الدليل المقدم لها أن تأخذه إذا اقتضت به وتطرحة إذا تطرق فيه الشك إلى وجانها وليس لمحكمة التمييز أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح والتعميل فيما يكون قد قدم من الأدلة إثباتاً لوقائع الدعوى أو نفيها إلا أن الاجتهاد استقر على ان الحالات التالية داخلة في مفهوم مخالفة القانون وهي :-

- أ- أن تكون الأدلة التي استندت إليها محكمة الموضوع في الإدانة وهمية غير موجودة.
- ب- أن تكون الأدلة موجودة ولكن مناقضة لما أثبتته الحكم بالإدانة.
- ج- أن تكون الأدلة غير مناقضة لما أثبتته الحكم ولكن يستحيل عقلاً استخلاص الواقعة منها كما فعلت محكمة الموضوع.

وحيث أن سبب الطعن لا يتعلق بمخالفة الإجراءات التي أوجب قانون الأصول مرعاتها كما أنها لم تتعلق بمخالفة الحكم للقانون بالمعنى المقدم ذكره وإنما انصب على تفسير محكمة الموضوع للإدانة المقدمة إليها فإنه لا يصلح أن يكون سبباً للطعن بقرار محكمة بداية جزام عمان وقرار محكمة استئناف عمان المؤيد له ويعتو مستوجبا للرد.

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرار أصدر بتاريخ ٩ ربيع الثاني سنة ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/٥ م

عضو  و القاضي المتراوس
عضو  و
عضو  و
رئيس الديوان  و
لغة  و
س. ا.